

أبها القاصي بقم قد عرفنا كقمت والله ما عرفنا شي الأهدى السميعة
خاتمة للفن الثالث في السريقات الشعرية وما يتصل بها مثل
الاقتران والتصيين والعقد والتلميح وغير ذلك مثل العقول والأقوال
والتحليل والالتزام، وإنما قلنا الخاتمة من الفن الثالث دون أن
يحلها خاتمة خاصة عن الفنون الثلاثة كما توقع غيرنا لأن المصنف قال
في آخر بحث محنتنا اللغوية بهذا ما يتيسر في إبداء الله جمع وتحريره من
أصول الفن الثالث وبقيت يذكرها في علمه القديم بعض المصنفين
وهو مما أحدهما ما يجب تركه المفضل لعدم كونه داعيا إلى التحسين
الكلام أو لعدم العائدة في ذكره لكونه داخل في ما سبق من الأجزاء الثالث
ملا بالاشارة لاشتماله على قاعدة مع عدم دخول فيما سبق مثل العقول
والسريقات الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين على لفظ التبيين
أنه في الفرض على العموم كالوصف الشجاعة والسمية وصف الوم
وتكون ذلك فلا يعد هذا الاتفاق سرقة ولا استعانة ولا أخذ دمج
ذلك ما يؤدي هذا المعنى لتعريفه أي تعريف هذا الفرض العلم والعقول و
العادات فيتركه فيه الضمير والأصح والشاعر الملقب وإن كان اتفاق
القائلين في وجه الدلالة أو طريق الدلالة على الفرض كما تشبهه وإجازة الكناية
وكذلك هيئات تدل على الصفة لا خصا صرا من قوله إلى الأخصه تلك
الهيئات من مثبت تلك الصفة كوصف الجواد بالتملك عند ورود
الصفاء أي المالكين جمع على ووصف النبيل بالهوس عند ذلك
سعة ذات اليد والمان وأما الضمير عند ذلك مع قلت ذات البدن
أوصاف الأسماء فإن اشترك الناس في معرفة أو معرفة وجه الدلالة

قوله في كرسية قال في الصفة الظاهرة وأصل
تسميته كرسية

الدلالة لاستقراره في الألفاظ والعقول والاعتاد كالتشبيه الشجاع بالأسد و
الجواد بالبحر فهو كما لا يخفى لا تنافذ في هذا النوع من وجه الدلالة لأن في
والفرض العلم فإنه لا يعد سرقة ولا أخذ أو الإجازة وإن لم يشترك الناس
في معرفة جازان يدعي في أي في هذا النوع من وجه الدلالة السابق و
الزيادة بأن يكتم بين القائلين فيه بانفصال واحد ما لا يشترك الناس في معرفة
وإن الثاني زاد على الأول لا ينقص عنه وهو أنها لا يشترك الناس في معرفة
من وجه الدلالة على الفرض صرا بان أحدهما خاص في نفسه قريب البين بالاداء
بمكرر والآخر عام تصرف فيه بالاحتمال الابتدائي إلى القرابة كما تارة
باب التشبيه والاستعانة من تفسيرهما أن الضمير إلى صرح المبتدئ في الكلام
الباقي على ابتداء القول في قوله بما يخص إلى القرابة فالجهد والسفة
أي ما سمى بهذين الأسمين نوعان ظاهر غير مظهرهما الظاهر
فهو أن يتردد المعنى كله أما ما يكونه مع اللفظ كله أو بعضه
أما حال كونه معدوم من غير أخذ ينز من اللفظ فإن أخذ اللفظ
كله غير تفسير لفظه، ككيفية الترتيب والتأليف الواقعي بين الفروقات
فهو معدوم لأنه سرقة محض وبغير تشكيك أو انشائي كما حكى عن عبد
الله بن الزبير أنه فعلاه يقول معنى من أدب من إذا انت لم ينصف
أحساك أي لم تقطعه النصيفة ولم توجه حقوقه وجده على طرف
البحر أي ما صار كدسته لا بد وأجرتك إن كان يعقل ويركب على
البحر أي يحمل منه أو يؤثر فيه تأثير السورف وتقطعه تقطيره
من أي تفسير أي يولاه من أن تطلق إذا لم يكن عن شفرة السورف أي عن